كثيرا من الامور التي حدثت بسبب العادة المتبعة في البلد ... قد دفعت عددا من الاشخاص الى الانحراف عن الطريق المستقيم » (المصدر نفسه).

كذلك يبدو ان العامل السياسي الداخلي قد أثر على انتشار الفساد ، « ومن المهم ان نذكر هنا ، ان الانحطاط في الاخلاق والاداب العامة قد حدث بين فئة صغيرة داخل الطبقة القيادية والغنية وذات الكفاءات ، وان مجرى الانحطاط حدث في الاساس بسبب الاسلوب الاقتصادي والسياسي » (امنون روبينشتاين — هآرتس ، ٧٥/٤/٢٥) . ويؤكد معلق آخر ان عددا لا بأس من قضايا الفساد ، التي اكتشفت مؤخرا ، جاء نتيجة لاسلوب الحماية والمحسوبية الذي كان متبعا خلال فترة طويلة في اسرائيل ، خاصة وان الاخلاص الشخصي والانتماء السياسي كانا من اهم المقاييس للحصول على الوظائف الكبيرة . « ان هذا الاسلوب خلق مع الايام نظاما اقتصاديا وسياسيا مبنيا على « اسداء الجميل ورد الجميل » ، ثم تنظيم الامور في الداخل، بدون الحاجة الى الشرطة — تماما كما يحدث في الجريمة المنظمة » (يوئيل ماركوس — هآرتس ، ٧٥/٤/٢٣) . ولا ينطبق هذا الوضع على الاجهزة الحزبية فقط ، « فخلال السنين تكونت اجهزة فرعية للبيروقراطية ، عندما اتجهت مجموعات من المدراء وموظفي الحكومة ورجال الجيش الذين انضموا الى عالم الاعمال الى المحافظة على علاقاتها واخلاصها الشخصي « للاصدقاء والرفاق » الذين بقوا في الخدمة العامة ... ان العلاقات الشخصية — السياسية والمحسوبية في وضع ألزم تحويل اموال كثيرة من اموال الشعب الى مشاريع رسمية حيوية (مثل الحاجة الى بناء خطوط تحصينات ضخمة بسرعة ومهما كلف الامر) هي التي فتحت الطريق في نهاية الامر ليس فقط أمام التبذير وانما امام الانحراف عن الطريق المستقيم ايضا ، وتحويل أموال الشعب الى الجيوب الخاصة » (المصدر نفسه) .

عدم الرقابة في جهاز الامن هو سبب الفساد

بالنسبة لجهاز الامن ، يبدو ان هناك عوامل خاصة ساعدت على ارتكاب اعمال الرشوة التي اكتشفت مؤخرا ، رغم انه لا يمكن فصلها عن الجو العام المتمثل في « الركض وراء الربح » . واهم هذه العوامل الخاصة هي : (١) عدم وجود قوانين ملائمة داخل الجيش للمحافظة على الاستقامة . لذلك هناك ثغرات كثيرة داخل جهاز الامن تكون غالبا دافعا لارتكاب اعمال الفساد . « فالجميع [مثلا] يتحدثون الان عن تحسين انظمة المناقصات ، بسبب ظهور جميع اعمال الرشوة داخلها ... ولكن هناك اعمال التخطيط التي لا يسري عليها واجب المناقصات ابدا ، خاصة وان جهاز الامن يطلب في كل سنة عدة خطط من جهات مختلفة بملايين الليرات » (يوسف لابيد — معاريف ، ٧٥/٥/٢) . (٢) الاتساع الكبير في جهاز الامن خلال سنين قليلة ، وخاصة منذ حرب ١٩٧٣ . « فليس سرا ان جيش اسرائيل ازداد بصورة كبيرة من ناحية عددية . ولكن وزارة الدفاع — وهي الهيئة المدنية التي تدير الجيش — لم تتسع بالنسبة نفسها . والاسوأ من ذلك ان الاتساع الفجائي في جهاز الامن ادى الى استدعاء بعض الاشخاص الذين ما كانوا ليتولوا مهام ذات مسؤولية في الجيش في الايام العادية » (المصدر نفسه) . (٣) انعزالية جهاز الامن ، « وهنا يمكن القول ان وزارة الدفاع والجيش ، هما ، من عدة نواحي ، دولة داخل دولة . ان واجب السرية يستغل احيانا للقيام بأعمال من السهل اخفاؤها عن اعين الجمهور » (المصدر نفسه) . (٤) ميزانية الدفاع الكبيرة وعدم توفر رقابة كافية عليها .

وتحدث عضو الكنيست مسحه ارليخ ، رئيس اللجنة الفرعية في الكنيست المشرفة على ميزانية الدفاع ، حول هذا الموضوع (في مقابلة مع يديعوت احرونوت ، ٧٥/٤/٢٥) قائلا انه ليس هناك ادنى حد من الرقابة البرلمانية على جهاز الامن . وخلافا لاي وزارة اخرى ، من تلك التي تتعرض ميزانيتها للمساومة مع فرع الميزانيات في وزارة المالية ، فان المالية لا تملك الاجهزة الملائمة لفحص ميزانيات الدفاع ، « والنتيجة هي ان هذه الميزانيات تبقى الميراث الدائم لموظفي قسم الميزانيات في وزارة الدفاع . واذا اضفنا الى ذلك ستار السرية الذي تحاط به ، سيفهم المرء ان جهاز الامن هو مكان معد للفوضى والتبذير وحتى لمظاهر الفساد ، كما ظهر خلال الاسابيع الاخيرة . واضاف ارليخ ان اعضاء اللجنة التي يرئسها ، والتي تتمثل مهمتها الاساسية في فحص ميزانيات الدفاع ، لا يحق لهم الاطلاع مسبقا على ارقامها « والنتيجة هي انهم